

ندوة

« تمكين النساء في المغرب: استيعاب التحديات لبلورة استراتيجيات فعالة »

المملكة المغربية



المنذوبية السامية للتخطيط
+05293001100
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

25 مارس 2025



ابتداءً من الساعة 10:00

الرباط، مركز التوثيق و الإعلام المتعدد الوسائط
المنذوبية السامية للتخطيط



بشراكة مع



Financé par
l'Union européenne

ONU
FEMMES

LES FEMMES
COMPTENT

بيان صحفي

تمكين النساء المغربيات في صلب ندوة تنظمها المنذوبية السامية للتخطيط

الرباط، 25 مارس 2025 – بمناسبة اليوم العالمي لحقوق المرأة، تنظم المنذوبية السامية للتخطيط، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبدعم من الاتحاد الأوروبي، ندوة تحت عنوان: «تمكين النساء في المغرب: استيعاب التحديات لبلورة استراتيجيات فعالة».

يعرف هذا اللقاء، الذي يجمع عدة ممثلين من المؤسسات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إضافة إلى باحثين وخبراء، تقديم ثلاث دراسات تسلط الضوء على ديناميات إدماج النساء في الاقتصاد والمجتمع، وكذا على الرافعات الاستراتيجية التي يمكن تعبئتها لتسريع تمكينهن. في سياق توصيات النموذج التنموي الجديد وأهداف التنمية المستدامة (أجندة 2030)، التي تهدف إلى رفع معدل النشاط الاقتصادي للنساء، تقدم الدراسة الأولى تحليلاً مقارناً لتأثير مجموعة من التدابير والتحويلات الاجتماعية على مشاركة النساء في سوق الشغل. ويبرز هذا الإطار التحليلي أهمية نهج متكامل يجمع بين تقليص فجوة الأجور، وتثمين العمل غير المدفوع الأجر، وتعزيز القطاعات التي تعتمد على يد عاملة نسائية مكثفة لتسريع الإدماج الاقتصادي للمرأة.

في نفس السياق، تسلط الدراسة الثانية الضوء على مشاركة النساء القرويات في الحياة الاقتصادية، حيث يواجهن تحديات متعددة، منها العمل غير المأجور، وضعف الولوج إلى الخدمات الصحية والتعليمية، وصعوبات الحصول على الملكية والتمويل. ويؤدي هذا النقص في استثمار إمكانيات النساء القرويات إلى فقدان ربح يقدر بـ 25.3 مليار درهم، أي ما يعادل 2.2% من الناتج الداخلي الإجمالي.

أما الدراسة الثالثة، التي تهدف إلى تحليل المساواة بين الجنسين من منظور أهداف التنمية المستدامة، فقد أتاحت، استناداً إلى نتائج البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر لسنة 2022، تقديم مؤشرات جديدة متعلقة بالحقوق العقارية، والموارد الاقتصادية، والصحة الإنجابية. كما تبين هذه الدراسة الترابطات بين أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وأهمية المقاربات المندمجة لتسريع التقدم نحو مساواة مستدامة، مما يعزز الصمود الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

كما يشكل هذا اللقاء فرصة لفهم الاحتياجات المستقبلية من البيانات والتحليلات المتعلقة بهذا الموضوع، وذلك بهدف أخذها بعين الاعتبار خلال البحوث التي تعتمزم المنذوبية السامية للتخطيط إنجازها في الفترة 2025-2026، ولا سيما البحث الوطني حول العائلة والبحث المتعلق باستعمال الزمن، بهدف فهم ديناميات النوع الاجتماعي بشكل أفضل وتوجيه السياسات العامة نحو سوق عمل أكثر شمولية.